

التأويل النحوي في ضوء نظرية النظم

د. عبدالله محمد زين بن شهاب

نائب عميد كلية التربية بسيئون للشؤون الأكاديمية
جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا
أستاذ مساعد

مهاده:

كثيرة هي النصوص اللغوية التي تخضع لمجموعة من التأويلات النحوية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأصل النحوي، فإذا ما عدل عن هذا الأصل حصل التأويل مراعاة لهذا الأصل وحفاظاً عليه، لذا يعد التأويل النحوي ركناً رئيساً يعتمد عليه النحو العربي في غير واحد من المواضيع، فهو يحتل مساحة واسعة في الدرس النحوي العربي. وفي غمرة هذه النصوص التي تخضع للتأويل النحوي تظهر وبجدارة أعظم نظرية في تراثنا اللغوي العتيد تلك هي نظرية النظم التي تفرد بتأسيسها اللغوي الفذ عبد القاهر الجرجاني، فجعل من نظريته منطلقاً معرفياً واعياً في كيفية التعامل مع النص اللغوي.

وبناء على ذلك قام البحث في ورقاته بتحليل بعض النصوص التي وردت في كتاب دلائل الإعجاز، محاولاً أن يستلمس بعض الوجوه التي تربط بين النظم والتركيب، مستغلاً النحو التوليدي التحويلي في إبراز هذه العلاقة، فظهرت نتيجة لذلك مجموعة من التأويلات النحوية التي انبثقت عن كيفية التعامل مع أسس هذه النظرية وأركانها.

وبدراسة هذه الأركان والأسس التي تقوم عليها نظرية النظم استطاع البحث أن يخرج بمجموعة من النتائج التي في نهاية المطاف تخدم التأويل النحوي وتربطه بنظرية النظم.

إن بحثنا هذا لا يروم ترديد المفاهيم المتعددة للتأويل النحوي، أو الوقوف على ما تم بحثه ومناقشته في الدرس النحوي العربي من اتجاهات أو استدلالات متصلة به؛ لأن كثيراً منها قد استوعبته بطون الكتب والأبحاث العلمية المقدمة في هذا الشأن(*)، بل نروم معالجة وصفية تحليلية لبعض القضايا النحوية (التركيبية) المتصلة بالتأويل النحوي وبخاصة الصلة الوثيقة بين التأويل النحوي ونظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني.

أولاً: النظم ومعاني النحو وصلتهما بالتأويل النحوي:

إذا ما أردنا معرفة العلاقة بين نظرية النظم ومعاني النحو من جهة وبينهما وبين التأويل النحوي من جهة أخرى يجب علينا أن ننطلق انطلاقاً معرفية سليمة من خلال تناول التدريجي للنصوص الواردة في دلائل الإعجاز، مؤسسين من هذا تناول رؤية

التأويل النحوي في ضوء نظرية النظم..... د. عبدالله محمد زين بن شهاب

علمية واضحة تمكننا من إقامة علاقة وثيقة بين نظرية النظم والتأويل النحوي، لأجل ذلك يجب علينا أولاً معرفة وجه الصلة والارتباط بين نظرية النظم ومعاني النحو حتى نتمكن بعد ذلك من معرفة الارتباط بين نظرية النظم والتأويل النحوي. يقول عبدالقاهر الجرجاني موضحاً وجه الصلة بين نظرية النظم ومعاني النحو في ثلاثة نصوص من كتابه الفذ (دلائل الإعجاز):

النص الأول:

((وكنّا قد علمنا أن ليس النظم شيئاً غير توخي (معاني النحو) وأحكامه بين الكلم، وإنّا إن بقينا الدهر نجهد أفكارنا حتى نعلم للكلم المفردة سلماً ينظمها، وجامعاً يجمع شملها، ويجعل بعضها بسبب من بعض، غير توخي (معاني النحو) وأحكامه فيها، طلبنا ما كل محال دونه.)) (1)

النص الثاني:

((فلست بواجد شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً، وخطؤه إن كان خطأ إلى النظم، ويدخل تحت هذا الاسم إلا وهو معنى من (معاني النحو) قد أصيب به موضعه، ووضع في حقه، أو عومل بخلاف هذه المعاملة، فأزيل عن موضعه واستعمل في غير ما ينبغي له، فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظم أو فساده، أو وصف بمزية وفضل فيه، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد، وتلك المزية، وذلك الفضل إلى (معاني النحو) وأحكامه ووجدته يدخل في أصل من أصوله، ويتصل بباب من أبوابه.)) (2)

النص الثالث:

((اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت، فلا تزيع عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها.)) (3)

نستطيع أن نستنبط من النصوص السابقة ما يأتي:

أولاً: يظهر جلياً من النصوص السابقة أن عبد القاهر الجرجاني يميز بين (القواعد النحوية) و(معاني النحو)، فالقواعد النحوية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقواعد التركيب وبأنماط البناء النحوي المجرد (القوانين والأصول)، أما (معاني النحو) فهي التي ترتبط بالمعنى وبنظامه وبشكله على وفق سنن العربية وقواعدها (علم النحو)، فهي (أي: المعاني) إذا كانت نحواً فهي ((نحو المعاني لا نحو التراكيب)) (4) ثانياً: (نحو التراكيب) و(معاني النحو) أو (نحو المعاني) يتضافران كلاهما ليشكلا نظاماً مؤتلفاً ترتبط عناصره التركيبية ارتباطاً وثيقاً، فلا يمكن أن يستغني أحدهما عن الآخر في بناء هذا النظم، ومما قاله عبدالقاهر الجرجاني في إيضاح العلاقة بينهما: ((واللفظ تبع للمعنى في النظم، وأن الكلم تترتب في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس، وأنها لو خلت من معانيها حتى تتجرد أصواتاً وأصداء حروف

لما وقع في ضمير ولا هجس في خاطر أن يجب فيها ترتيب ونظم، أو يجعل لها أمكنة ومنازل، وأن يجب النطق بهذه قبل النطق بهذه... ولا محصول للكلم ولا معنى لها غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلا لفعل أو مفعول، أو تعمد لاسمين فتجعل أحدهما خبرا عن الآخر، أو تتبع الاسم اسما؛ على أن يكون الثاني صفة للأول أو تأكيدا أو بدلا منه، أو تجئ باسم بعد تمام كلامك على أن يكون الثاني صفة أوحالا أو تمييزا، وأن تتوخى في كلام هو لإثبات معنى أن يصير نفيا أو استفهاما أو تمنيا، فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك)) (5)، ولهذا ألفينا عبد القاهر الجرجاني قد وظف قواعد التركيب توظيفاً دلاليا لخدمة السياق التركيبي، ذاكرا الفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر والصفة والحال والتمييز والتوكيد والبدل في إطار حديثه عن المعاني التي تترتب في النفس فإذا خرجت من النفس ظهرت على شكل ألفاظ منطوقة، وضعت كل لفظة في موضعها المناسب الذي ترتبت فيه ذهنيا.

ثالثا: يقول عبد القاهر الجرجاني في نصه السابق إن ((الكلم تترتب في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس))، و يقول في الاتجاه ذاته: ((إذا فرغت من ترتيب المعنى في نفسك لم تحتج إلى أن تستأنف فكرا في ترتيب الألفاظ)) (6) لأن ((العلم بمواقع المعاني في النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق)) (7) وهذا كله يستدعي أن تمر الجملة النحوية من حيث إنجازها بمرحلتين هما: المرحلة الأولى: تتجسد في العملية الذهنية التي يقوم بها ذهن المتكلم، حيث توصف هذه المرحلة بأنها ((مرحلة تحديد العلاقات بين الأشياء.... فعندما يدرك الفكر أن العلاقة بين الشئين مثلا علاقة إسناد ينجز بوضحة من ومضاته هذا المعنى الذهني الذي يحدد العلاقة بين الشئين، ويقوم بربط الكلمتين المعبرتين عن هذين الشئين بطريقة خاصة متعارف عليها بين أبناء اللغة الواحدة)) (8)، فالمعاني النحوية في هذه المرحلة لا زالت حبيسة ((في نفس المتكلم دون بنائها على شكل جملة، وهنا يدخل النحو التحويلي)) (9)، أما المرحلة الثانية: فهي مرحلة تحديد الألفاظ المناسبة و ((فيها يتم اختيار كلمة معينة من بين حشد الكلمات الموجودة في الذهن، فيتم تحديد الكلمة المناسبة للتعبير عن ذلك المعنى الذهني، أي: المعنى النحوي)) (10)، وبذلك تتألف الجملة وتظهر على السطح، فتنشأ (البنية السطحية) التي مثل لها عبد القاهر الجرجاني بقوله: ((غير أن تعمد لاسم فتجعله فاعلا لفعل أو مفعول، أو تعمد لاسمين فتجعل أحدهما خبرا عن الآخر....)) (11)

رابعا: يبدو لي أن عبد القاهر الجرجاني قد أفاد في نظريته من سيبويه الذي لم تغب عنه العمليات الذهنية التي تعتمل في ذهن المتكلم من تحديد طبيعة العلاقات بين الألفاظ، وكيفية اختيار اللفظة المناسبة ووضعها في سياقها التركيبي المناسب، وفي ذلك يقول سيبويه - مثلا - في تفسير قولهم: أتميميا مرة وقيسيا أخرى: ((وإنما هذا أنك رأيت رجلا في حال تلون وتنقل، فقلت: أتميميا مرة وقيسيا

أخرى، كأنك قلت: أتحوّل تميمياً مرة وقيسياً أخرى، فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له، وهو عندك في تلك الحال في تلون وتنقل، وليس يسأله مسترشداً عن أمر هو جاهل به؛ ليفهمه إياه ويخبره عنه، ولكنه وبخه بذلك.)) (12) فقولاه: ((كأنك قلت: أتحوّل تميمياً مرة وقيسياً أخرى)) إشارة واضحة للعملية الذهنية للمتكلم (البنية العميقة) التي تحولت إلى جملة متكلم بها (بنية سطحية)، ((فيقدر الحذف في ضوء هذا التفسير الداخلي، ويلاحظ كيف ينصرف الاستفهام في النص.... إلى التوبيخ)) (13) في ضوء ما يمليه الذهن من عمليات لغوية تتصل بطبيعة التركيب.

خامساً: بناء على ما تقدم نستطيع أن نربط بين التأويل النحوي ونظرية النظم بالاعتماد على العمليات الذهنية المتدرجة التي يمر بها المتكلم والتي تشكل انطلاقاً لغوياً مهماً يتمثل في البنية العميقة التي تجسد ((الأساس البنائي الذي يحدد المحتوى المعنوي للجملة، وهو موجود في الذهن حيث ترسل الجملة أو تتلقى.)) (14) وهذا الأساس البنائي الذي يعد في جانب منه ثابتاً من ثوابت التحليل اللغوي هو الذي يعرف عند النحويين بـ (الأصل النحوي)، ثم يطرأ على هذا الأصل تحويلات وتغييرات معينة تتمثل في المنجز الكلامي المنطوق به وهو ما يسمى بـ (البنية السطحية)، وهي التي تقابل عند النحويين ما يعرف بـ (الفرع)، لكنني يجب أن ألفت الانتباه إلى أنه ليس كل (بنية عميقة) تقابل بالضرورة (أصلاً نحوياً) معينا، متمثلاً في تلك الفكرة المجردة التي تعد أساساً بنائياً ينطلق منه المتكلم في تكوينه للجملة النحوية (15)، ويرجع إليه بضرب من التأويل. فقد تكون هناك بنية عميقة طرأت عليها بعض التحويلات لكنها لا تحمل على أصل نحوي متصور، فمثلاً: (زيد ناجح) جملة تمثل بنية عميقة (نواة) قد يطرأ عليها بعض التحويل من مثل:

- لزيد ناجح
- كان زيد ناجحاً
- إن زيدا ناجح
- إن زيدا لناجح
- إن زيدا هو الناجح.

..... إلى غيرها من التحويلات التي تُنتج بنى سطحية محولة عن الجملة النواة (زيد ناجح)، التي تمثل في نفسها أصلاً تركيبياً مكوناً من (المبتدأ + الخبر)، فالتغيير والتحويل طرأ على هذا الأصل من غير أن تتغير ألفاظ هذا الأصل أو تتبدل بألفاظ أخرى، وفي هذه الحالة لا يُحمل أصل نحوي على نفسه؛ لأن جملة (زيد ناجح) تمثل أصلاً نحوياً محدداً، فلا يمكن أن نحملها على غيرها حتى تقابل الأصل النحوي نفسه، وما طرأ على هذا الأصل من زيادة لام التوكيد، أو (كان، وإن) الناسختين، أو ضمير الفصل (هو) لا تؤثر في طبيعة الأصل النحوي، فالأصل النحوي هو هو؛ لأن الزيادات التي في التراكيب المحولة عن الجملة النواة يمكن أن نجردها منها، ويعود الأصل النحوي كما هو (زيد ناجح)، ولهذا فإن

عملية استبعاد الزائد من الأصل النحوي لاتعد عملية تأويلية نحوية أو مظهرا من مظاهر التأويل النحوي، ومن اللافت للانتباه أن الدكتور تمام حسان جعل الزيادة مظهرا من مظاهر التأويل النحوي، حيث يقول: ((أما في الزيادة... فالتقدير ليس لوضع الجملة وإنما هو لأصل وضع الجملة بواسطة استبعاد الزائد)) (16)، ولكن استبعاد الزائد لا يعد مظهرا من مظاهر التأويل النحوي — كما أسلفنا — فحصولنا على أصل وضع الجملة لا يتم بالتقدير وإنما يتم باستبعاد الزائد من مكونات الجملة الأصل، فهذا الأصل لا يحتاج إلى تقدير لأن مكوناته الأصلية لم تتغير ولم يحذف منها شيء حتى نقوم بتقديرها، ويفهم من كلام الدكتور تمام حسان ((فالتقدير ليس لجزء الجملة وإنما هو (أي التقدير) لأصل وضع الجملة بواسطة استبعاد الزائد)) أن استبعاد الزائد يعد تقديرا، (حيث إن الضمير (هو) عائد على التقدير)، والأمر ليس كذلك، لأن عملية الاستبعاد هذه لا تعد تقديرا وليست من التقدير في شيء.

وبناء على هذا فإن الزيادة تعد مظهرا من مظاهر التحويل ولا تعد مظهرا من مظاهر التأويل.

سادسا: سمي عبد القاهر الجرجاني بعض التغييرات الحاصلة في تركيب الجملة (وجوه كل باب وفروقه)، حيث يقول: ((وذلك أنا لا نعلم شيئا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قوله: (زيد منطلق)، و(زيد ينطلق)، و(ينطلق زيد)، و(منطلق زيد)، و(زيد منطلق)، فهذه التركيبات كلها يمكننا أن نرجعها إلى أصل واحد، يتمثل في الجملة النواة (زيد منطلق)، والتحويلات التي حصلت فيها بعد ذلك لا تدعو إلى حملها على أصل نحوي آخر، وهي:

- منطلق زيد.
- زيد المنطلق.
- المنطلق زيد.
- زيد هو المنطلق.
- زيد هو منطلق.
- فجملة (منطلق زيد) تقدم فيها الخبر على المبتدأ: [خبر مقدم + مبتدأ مؤخر]. (تحويل بالتقديم والتأخير) (*)
- وجملة (زيد المنطلق) دخلت فيها (ال) التعريف على الخبر: [مبتدأ + (ال) التعريف + خبر]. (تحويل بزيادة (ال) التعريف على الخبر).
- وجملة (المنطلق زيد) تقدم فيها الخبر على المبتدأ، ودخلت (ال) التعريف على الخبر: [(ال) التعريف + خبر مقدم + مبتدأ مؤخر]. (تحويل بزيادة (ال) التعريف على الخبر، وتقديم الخبر على المبتدأ)
- وجملة (زيد هو المنطلق)، أدخل فيها ضمير الفصل بين المبتدأ والخبر، ودخلت على الخبر (ال) التعريف:

[مبتدأ + ضمير فصل + (ال) التعريف + خبر]. (تحويل بزيادتين: بزيادة ضمير الفصل، وبزيادة (ال) على الخبر)

– وجملة (زيد هو منطلق)، أدخل فيها ضمير الفصل بين المبتدأ والخبر:

[مبتدأ + ضمير فصل + خبر] (تحويل بزيادة ضمير الفصل بين المبتدأ والخبر)

فكل هذه التحويلات لا تحمل على أصل نحوي متصور؛ لأن التحويل الذي حصل فيها لم يغير في الأصل النحوي شيئاً، فالزيادات التي طرأت على الجملة إنما طرأت على الأصل النحوي نفسه.

أما جملة (زيد ينطلق) فيمكن أن تحمل على التأويل؛ لأن التحويل الذي حصل فيها – وهو تحويل اسم الفاعل (منطلق) إلى الفعل المضارع (ينطلق) – يستدعي الرجوع إلى الأصل النحوي المتمثل في أن الأصل في الخبر أن يكون مفرداً لا جملة (18)، وعليه يؤول الفعل المضارع (ينطلق) باسم الفاعل (منطلق)؛ لأن جملة (زيد ينطلق) فرع محمول عن أصل هو (زيد منطلق).

أما التحويل من الجملة الاسمية (زيد منطلق)، وهي الجملة النواة، إلى الجملة الفعلية (ينطلق زيد)، والتي تمثل البنية السطحية، فلا يستدعي حمل البنية السطحية على أصل نحوي مفترض؛ لأنها هي تمثل أصلاً نحوياً محدداً بوصفها جملة فعلية، إذ لا يرد أصل نحوي معين على أصل نحوي آخر، ولكن يمكن أن نوجه هذا التحويل على أنه تحويل عن الجملة النواة (زيد منطلق) من خلال تغييرين هما:

أولاً: تحويل الجملة الاسمية إلى جملة فعلية.

ثانياً: تقديم المسند وهو فعل الانطلاق على المسند إليه وهو (زيد)

وفي مثل هذه الحالة لا يكون الرد أو الرجوع إلى الجملة النواة لغرض التأويل النحوي بل لغرض معرفة المنطلقات التركيبية الأولى التي تم التحويل على أساسها.

وينطبق هذا التوجيه على الجمل التحويلية السابقة، والتي لم تكن فروعا محولة عن أصل نحوي، وهي: (منطلق زيد، وزيد المنطلق، والمنطلق زيد، وزيد هو المنطلق، وزيد هو منطلق) وهذا يقودنا إلى نتيجة مهمة مفادها أنه ليس كل تركيب مستعمل محمول عن جملة نواة يستدعي تأويلاً نحوياً – إلا إذا كانت الجملة النواة تمثل أصلاً نحوياً محدداً – وهذا التركيب المستعمل المحمول عن الجملة النواة يشترط فيه أيضاً ألا يمثل أصلاً نحوياً معيناً كالذي حصل في (زيد منطلق) عندما تحول إلى (ينطلق زيد).

سابعاً: بناء على ما تقدم هناك فرق بين الأصل والفرع في المستوى النحوي التركيبي، والأصل والفرع في المستوى البلاغي، بوصفهما يمثلان مستويين من مستويات علم اللغة؛ فالأول يهتم بالجانب النحوي (التركيبي) للجملة، أما الثاني فيهتم بالجانب الجمالي الفني لها. وهذا يجرنا إلى قسمة التأويل على قسمين: تأويل نحوي، و تأويل دلالي (أو يمكن تسميه تأويلاً بلاغياً أو أسلوبياً)، فالأول لا بد فيه من حمل سياق تركيبى مستخدم على أصل نحوي تركيبى متصور، كالذي تقدم ذكره.

أما النوع الثاني من التأويل فلا بد فيه من حمل سياق تركيبى مستخدم ليس على أصل نحوي بل على أصل (دلالي) محدد، وفي ذلك يقول عبد القاهر: ((وإذ قد عرفت هذه

الجملة فهنا عبارة مختصرة، وهي أن تقول المعنى، ومعنى المعنى، وتعني بالمعنى: المفهوم من ظاهر اللفظ، والذي تصل إليه بغير واسطة، وبمعنى المعنى: أن تعقل من اللفظ معنى، ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر... (19). ولمزيد من التفصيل لهذا النص نتوقف عند أربع نقاط مهمة هي على النحو الآتي:

النقطة الأولى:

المفهوم من ظاهر اللفظ، والذي نصل إليه بغير واسطة قولنا - مثلا - (زيد منطلق، وزيد المنطلق، وزيد هو المنطلق، ومنطلق زيد، والمنطلق زيد، والمنطلق هو زيد، وزيد هو منطلق)، إذ لا نفهم من هذه التراكمات إلا شيئا واحدا وهو انطلاق زيد، بغض النظر عن تنوع الأساليب التي تدور حول مفهوم واحد وهو حصول الانطلاق لزيد، بالإضافة إلى أن هذه التراكمات ليست محمولة على أصل نحوي معين - وقد تقدم توضيح ذلك سلفا-، وفي ذلك يقول عبدالقاهر الجرجاني على هذا الضرب من الكلام: ((ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، وذلك إذا قصدت أن تخبر عن (زيد) مثلا بالخروج على الحقيقة، فقلت: خرج زيد، وبالاتفاق عن عمرو، فقلت: عمرو منطلق، وعلى هذا القياس.)) (20)

النقطة الثانية:

هناك تركيبات نحوية نصل إلى مفهومها من ظاهر اللفظ، ونصل إليه بغير واسطة، لكنها تعد فروعا محولة عن أصول نحوية تركيبية محددة، يتوصل إليها بالتأويل حفاظا على القاعدة النحوية، ومراعاة للأصل النحوي، ولهذا فهي مؤولة تأويلا نحويا محضا ليس له علاقة بالمعنى المجازي، والتي يمكن أن نتمثلها في الجدول الآتي :

التركيب اللغوي المستخدم (الفرع)	الأصل النحوي المتصور
زيد ينطلق (نيابة)	زيد منطلق
ضربا زيدا (نيابة)	اضرب زيدا
يا زيد (نيابة)	أدعو زيدا
أما أنت منطلقا انطلقت (تعويض)	لأن كنت منطلقا انطلقت
قوله تعالى: {نار حامية} (حذف)	هي نار حامية
قوله تعالى: {واصبر نفسك} (تضمنين)	احبس نفسك

النقطة الثالثة:

هناك تراكيب لغوية حصل فيها تأويل نحوي يرتبط ببعض التراكيب المجازية وبخاصة في بعض أمثلة ظاهرة النيابة التي يشترط فيها حذف المنوب عنه وإحلال النائب محله ((إذ يكسب النائب الذي حل في محل العنصر المسقط المنوب عنه شيئاً من خصائص ذلك العنصر المسقط وأحكامه.... ومما يأخذه النائب من خصائص المنوب عنه وأحكامه بحكم احتلاله موقعه.. على سبيل النيابة لا الأصاله)) (21) العمل النحوي أو الإعراب أو الدلالة (22) فمن ذلك (بنو فلان تطوهم الطريق) برفع (الطريق) والأصل: أهل الطريق، فالحكم الذي يجب للطريق هو الجر، ولكن لما حذفت (أهل) وحل محلها (الطريق) أخذت حكم (أهل) وهو الرفع على سبيل النيابة، ((والنيابة مظهر من مظاهر التأويل النحوي)) (23)، وقد جعل عبدالقاهر الجرجاني نقل الكلمة المذكورة لفظاً من حكم كان لها إلى آخر ليس بحقيقة فيها مجازاً، إذ لا يتحقق المجاز في هذا التركيب بحذف لفظة (أهل) فقط، بل يتحقق أيضاً بانتقال الحكم الإعرابي لللفظة (أهل) وهو الرفع إلى لفظة (الطريق)، وفي ذلك يقول عبدالقاهر الجرجاني: ((واعلم أن الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلك لها عن معناها كما مضى، فقد توصف به لنقلها عن حكم كان لها، إلى حكم ليس هو بحقيقة فيها، ومثال ذلك أن المضاف إليه يكتسي إعراب المضاف، في نحو: واسأل القرية {، والأصل: واسأل أهل القرية. فالحكم الذي يجب للقرية في الأصل وعلى الحقيقة هو الجر، والنصب فيها مجاز، وهكذا قولهم: بنو فلان تطوهم الطريق)، يريدون: أهل الطريق، الرفع في (الطريق) مجاز، لأنه منقول إليه عن المضاف المحذوف الذي هو (الأهل) — والذي يستحقه في أصله هو الجر. ولا ينبغي أن يقال: إن وجه المجاز في هذا الحذف، فإن الحذف إذا تجرد عن تغيير حكم من أحكام ما بقي بعد الحذف لم يسم مجازاً.)) (24)

النقطة الرابعة:

يقول عبدالقاهر الجرجاني شارحاً معنى المعنى: ((وضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، ولكن يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية، تصل بها إلى الغرض، ومدار هذا الأمر على الكناية والاستعارة والتمثيل... أو لا ترى أنك إذا قلت: هو كثير رماد القدر، أو قلت: طويل النجاد، أو قلت في المرأة: نؤوم الضحى، فإنك في جميع ذلك لا تفيد غرضك الذي تعني من مجرد اللفظ، ولكن يدل اللفظ على معناه الذي يوجبه ظاهره، ثم يعقل السامع من ذلك على سبيل الاستدلال معنى ثانياً هو غرضك، كمعرفتك من كثير رماد القدر، أنه مضياف، ومن طويل النجاد، أنه طويل القامة، ومن نؤوم الضحى في المرأة أنها مترفة مخدومة لها من يكفيها أمرها. وكذا إذا قال: رأيت أسداً — وذلك والحال على أنه لم يرد السبع — علمت أنه أراد التشبيه، إلا أنه بالغ فجعل الذي رآه بحيث لا يتميز من الأسد في شجاعته، وكذلك تعلم من قوله: بلغني أنك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى، أنه أراد التردد في

أمر البيعة، واختلاف العزم في الفعل وتركه.)) (25)، فالوصول إلى معنى المعنى يتم من خلال مرحلتين: الأولى: أن نعقل من اللفظ معنى، الثانية: أن يفرض بنا هذا المعنى إلى معنى آخر. فهناك معنيان: معنى أول يدرك من الدلالات اللفظية للمفردات، ومعنى ثان نصل إليه من إدراك المعنى الأول، لكنه ليس إياه، ومن هذا المعنى الثاني لا نستطيع أن نحمل التركيب على ظاهره، فنحمله عندئذ على أصل دلالي لا يشترط فيه أن يكون ملفوظا به، فقد يأتي ملفوظا وقد يأتي ملحوظا يفهم من المعنى الكلي للجملة، كالذي فعله عبد القاهر في نصه السابق، وهذا بحد ذاته يعد تأويلا، لكنه ليس تأويلا نحويا بل تأويلا دلاليا يتعلق بالمعنى تعلقا تاما.

وهذه بعض الأصول الدلالية التي تقابل الفروع، وهي على النحو الآتي:

أ -	ب -
التركيبات اللغوية المستخدمة	الأصول الدلالية المقابلة
هو كثير رماد القدر ←	إنه مضياف (أصل دلالي ملحوظ)
طويل النجاد ←	إنه طويل القامة (أصل دلالي ملحوظ)
نؤوم الضحى ←	إنها مترفة مخدومة (أصل دلالي ملحوظ)
بلغني أنك تقدم رجلا وتؤخر أخرى ←	متردد في أمر البيعة (أصل دلالي ملحوظ)
رأيت أسدا ←	رأيت زيدا كالأسد (أصل دلالي ملحوظ)
قلمك سيف ←	قلمك كالسيف في الشجاعة (أصل دلالي ملحوظ)
العلم نور ←	العلم كالنور في البهاء والصفاء (أصل دلالي ملحوظ)

إن الوصول إلى (معنى المعنى) يشابه في توجيهه الإجرائي ما أسميه بـ (التأويل النحوي المزدوج) في حصول خطوتين متتابعين في شيء واحد، مع الأخذ بنظر الاهتمام أن (معنى المعنى) مجاله الدلالة، وأن التأويل النحوي مجاله التركيب، فمعنى المعنى يتم بإجراء عمليتين داليتين متتابعتين في جملة واحدة، وكذلك التأويل النحوي المزدوج يتم بإجراء عمليتين تأويليتين متتابعتين في تركيب واحد، وأمثلة هذا النوع من التأويل متعددة، منها على سبيل المثال، ما يأتي (26)

أ - الحرف المصدري مع صلته نائب أصلا عن المصدر الصريح، فإذا وقع الحرف المصدري مع صلته نائبا عن الفاعل، فهذا من قبيل التأويل النحوي المزدوج، كقوله تعالى: {قل أوحى إلي أنه استمع نفر من الجن} (27)، فالتأويل النحوي الأول تأويل (أن) وما بعدها (أنه استمع) بالمصدر الصريح (استماع)، والتأويل النحوي الثاني إحلال (استماع) محل لفظ الجلالة (الله) على سبيل النيابة، والتقدير: (قل أوحى الله إلي استماع نفر من الجن)، وقد تقدمت آلية النيابة في ماضى.

ب - ذكر ابن عصفور في شرح جمل الزجاجة (الشرح الكبير) أن لفظة (وحده) ((اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال)) (28) بمعنى أن الأصل في (وحده) أن يكون اسما موضوعا موضع المصدر، ثم يأتي استعماله (حالا) في نحو

(قام زيد وحده)، أي: منفرداً، ((على سبيل النيابة عن الوصف المشتق، فوقع هذا الاسم - الذي هو في الأصل واقع موقع المصدر وليس بمصدر - موقع الاسم المشتق في النصب على الحالية.)) (29)، فالتأويل الأول هو وقوع (وحده) موقع المصدر، والتأويل الثاني هو تأويله بالوصف المشتق.

ثانياً: من مظاهر التحويل والتأويل في نظرية النظم :

يقول الدكتور مصطفى حميدة: ((إن وراء المنطوق تركيباً آخر هو البنية المضمر، وأن تلك البنية تمر عادة بسلسلة من قواعد التحويل.... في أثناء تحويلها إلى البنيات الظاهرة.. وما قواعد التحويل في ذلك إلا صورة من صور التأويل النحوي.)) (30) يعني بقوله: ((وما قواعد التحويل في ذلك إلا صورة من صور التأويل النحوي)) إن التحويل عبارة عن تأويل نحوي، وفي حقيقة الأمر إن التحويل ليس كله تأويل، فليس كل جملة طراً عليها تغيير أو تحويل يلزم أن يكون تأويلاً نحوياً، وقد تقدم تبيان ذلك سابقاً. وعلى هذا لا يمكننا أن نجعل كل طرائق التعبير التي تتشكل منها نظرية النظم بيئة صالحة للتأويل، فما حمل من هذه الطرائق على أصل تركيبها (نحوي) متصور فيمكن أن يكون صالحاً لإجراء تأويلي نحوي معين، وما لم يكن كذلك فلا نستطيع أن نخضعه للتأويل.

وطرائق التعبير التي سلكها عبدالقاهر الجرجاني في نظريته متعددة، ومن أبرز الطرائق التي تلامس موضوع بحثنا، والتي سنتناولها بالتحليل ما يأتي :

1 - الحذف.

2 - التقديم والتأخير.

3 - الفصل والوصل.

أما التخصيص (*) والإضافة (*) والاتباع (*) فهي معان نحوية ((تحدد العلاقات بين الكلم وتربط بعضها ببعض، في كل الجمل أياً كانت.)) (31)، رأس هذه العلاقات وأساسها هو الإسناد، الذي يعد ((أهم معنى نحوي في النظم، ولا يتمكن المتكلم من تأليف أية جملة ما لم تبين على الإسناد.)) (32)

أولاً: الحذف

يقول عبد القاهر الجرجاني واصفاً هذا الباب: ((هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر، أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة، وتجذك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبين.)) (33)

فالحذف له مسوغاته وقوانينه وأدلته، فمن المعلوم ((أن التركيب لابد أن يشتمل في أبسط صورته، على طرفين يقال لهما المسند والمسند إليه.... ولكن قد يفرض المقام وطبيعة الكلام أن يحذف أحدهما، وقد يفرض ذكرهما كليهما لا محالة؛ بل قد يفرض ذكر ما لا حاجة بالكلام إلى ذكره في الأحوال المعتادة.)) (34)، ولكن إذا حصل الحذف فلا بد

أن يقوم عليه دليل(35)، وقد قسم النحويون هذا الدليل على قسمين: دليل صناعي، ودليل غير صناعي، والدليل الصناعي هو الذي يختص به النحويون، لأنه معروف من جهة الصناعة النحوية، أما الدليل غير الصناعي فهو ما دل عليه السياق سواء أكان سياقاً حالياً أم سياقاً مقالياً (لغوياً)(36).

ولابد لنا أن نسلم أن الأصل في الكلام عدم الحذف، فالحذف خلاف الأصل، يقول الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة، متحدثاً عن الحذف في الكلام: ((الحذف... خلاف الأصل، فكلمة أمكن أن يكون الكلام مستقيماً دون تقدير محذوف، كان ذلك أولى.... هذا أصل متفق عليه.)) (37).

وما دام الأصل في الكلام عدم الحذف، فهو بذلك يعد عنصراً فاعلاً من عناصر التحويل، يقول الدكتور خليل عمايرة: ((ونقصد بالحذف عنصراً من عناصر التحويل، نقضاً للزيادة عنصراً من عناصر التحويل، فكما أن الزيادة هي أية زيادة على الجملة التوليدية النواة، لتحويلها إلى جملة تحويلية لغرض في المعنى، فإن الحذف يعني أي نقص في الجملة النواة التوليدية، الاسمية أو الفعلية لغرض في المعنى.)) (38).

ومما يتعين التطرق إليه في هذا الاتجاه أن ((الأصل في الحذف هو الإسقاط)) (39)، وكما هو معروف في الظواهر النحوية السابقة أن الإسقاط (الحذف) كان الإجراء الأول لحدوث الظواهر النحوية السابقة (النيابة، والتعويض، والاستغناء، والتضمين)، ثم يتلوها بعد ذلك إجراء آخر يتوافق وطبيعة الظاهرة نفسها، ويكون ذلك بحسب الآتي:

- التعويض: إسقاط (حذف) + تعويض بعوض في مكان المعوض منه...
- النيابة: إسقاط (حذف) + إحلال نائب في محل المنوب عنه
- الاستغناء: إسقاط (حذف) + إغناء عنصر عن العنصر المسقط دلالة لا تركيباً.)) (40)

- التضمين: إسقاط (حذف) + تضمين فعل في مكان الفعل المسقط.

أما الحذف هنا فإسقاط فقط من غير أن يعقبه أي إجراء تأويلي آخر، لكن هذا العنصر المسقط ((يجب تقديره تقديراً لفظياً، فلا يكون حذف عند النحويين حتى يكون ثم مقدر.)) (41)، وفي ذلك يقول ابن هشام في المغني: ((القياس أن يقدر الشيء في مكانه الأصلي، لئلا يخالف الأصل من وجهين: الحذف، ووضع الشيء في غير محله.)) (42)

مواطن الحذف التي ذكرها عبد القاهر الجرجاني:

أ- حذف المبتدأ:

يسوق عبد القاهر الجرجاني جملة من الشواهد التي حصل فيها حذف للمبتدأ منها:

(43)

اعتاد قلبك من ليلى عوائده	وهاج أهواءك المكنونة الطلل
ربيع قواء أذاع المعصرات به	وكل حيران سار مأوه خضل

قال في هذا الشاهد: ((أراد، (ذاك ربع قواء، أو هو ربع قواء.)) (44)، فالجملة النواة هي: (ذاك ربع قواء) أو (هو ربع قواء)، والتحويل الذي حصل فيها هو إسقاط (ذاك)، أو (هو)، وهو مسند إليه، من غير أن يتلو الإسقاط أي إجراء تأويلي آخر، فالمحذوف (ذاك) أو (هو) يجب تقديره في سياق التركيب؛ لأنه حذف ولم يحل محله عنصر آخر لا بنيابة ولا بتعويض ولا بإغناء عنصر عن عنصر، لذلك يجب تقديره تقديرًا لفظيًا.

وقد عقد عبد القاهر الجرجاني موازنة بين حذف المبتدأ وحذف الفعل قائلاً: ((وكما يضمرون المبتدأ فيرفعون، فقد يضمرون الفعل فينصبون، كبيت الكتاب...

ديار مية إذ مي تساعفنا ولا يرى مثلها عجم ولا عرب (45)

انشده بنصب (ديار)، على إضمار فعل، كأنه قال: أذكر ديار مية.)) (46) فلما حذف عامل الرفع (المبتدأ)، وحذف عامل النصب (الفعل) كانت الحركة الإعرابية دليلاً صناعياً على هذا الحذف، وكان سياق الحال قرينة غير صناعية دلت عليه أيضاً. ومن المعروف أن المبتدأ والفعل هما عمدة في الكلام، لا يمكن الاستغناء عنهما بحال، فكان تأويلهما نحويًا في سياق التركيب أمراً لا مناص منه.

ومما تجب الإشارة إليه أنه إذا أضمر أحد ركني الجملة وجب تفسيره من خلال: المفسر والمفسر، فمثلاً في قوله تعالى: {إذا السماء انشقت} (47) فإنه يتم تقدير العامل (انشقت) وهو عامل مضمر نتوصل إليه بوساطة الفعل (انشقت) المذكور في التركيب، ويكون الأصل المتصور حينئذ: إذا انشقت السماء انشقت، لأن (إذا) لا تدخل إلا على الأفعال كما هو مقرر في قواعد النحو البصري، ولهذا فإن الإضمار يحصل - غالباً - عند وجود العمل وانعدام العامل، ويكون ذلك بحسب الآتي:

إذا+ (عامل محذوف)+ السماء (معمول مذكور في التركيب)+ الفعل (انشقت) (وهو المفسر للعامل المحذوف).

ب - حذف المفعول به:

يقول عبد القاهر الجرجاني: ((وإذا قد بدأنا في الحذف بذكر المبتدأ، وهو حذف اسم، إذ لا يكون المبتدأ إلا اسماً، فإني أتبع ذلك ذكر المفعول به إذا حذف خصوصاً، فإن الحاجة إليه أمس، وهو بما نحن بصده أخص، واللطائف كأنها فيه أكثر، ومما يظهر بسببه من الحسن والرونق أعجب وأظهر.)) (48)

وقد ذكر عبد القاهر الجرجاني الأغراض الدلالية المتنوعة التي تتطلب ذكر المفعول به وحذفه (49). ونحن في بحثنا هذا لسنا معنيين كثيراً بمعرفتها إلا بالقدر الذي يساعدنا على معرفة المفردة اللغوية المؤولة داخل النص التركيبي الذي حذف منه المفعول به. وكما هو مقرر في قواعد النحو أن المفعول به يعد من الفضلات، إذ يستقيم التركيب نحويًا بدونه؛ لأن المفعول به لا يدخل ضمن العوامل النحوية التي من إحدى مهامها إحداث العلامة الإعرابية في المعمول، ففي قوله تعالى: {واسأل القرية} توجد العناصر النحوية الآتية:

فعل + فاعل مستتر وجوبا + مفعول به

فالجمله من الناحية النحوية التركيبية لا تدعو إلى إجراء تأويلي نحوي يحملها على أصل نحوي معين لاكتمال عناصرها النحوية، ولكنها قد تحمل على أصل آخر هو أصل دلالي يتجسد في: (واسأل أهل القرية)؛ لأن القرية لا تسأل بل يسأل أهلها - عند من يرى ذلك -، ومن هنا يكون المفعول به محذوفاً من الناحية الدلالية أما من الناحية النحوية التركيبية فلا:

— واسأل أهل القرية ← واسأل (فراغ) القرية ← واسأل القرية
ولهذا فإن تأويله دلالياً يستدعيه السياق، فإذا أول فإنه يؤول على أصل دلالي يرجع إليه بضرب من التأويل وفقاً لما يحصل في ظاهرة النيابة (*).
وقد ذكر عبدالقاهر الجرجاني أمثلة حذف فيها المفعول به، وكان حذفه أبلغ من ذكره (50)، الأمر الذي يؤكد أن ذكره في السياق التركيبي لا يجعله عمدة فيه، وعدم ذكره لا يؤثر في عناصر التركيب الأخرى تأثيراً نحوياً؛ ((لأنه فضلة، يمكن أن يستغني عنه تركيب الجملة.)) (51)، فمن ذلك مثلاً:

ب

أ

أنت ترحم الضعفاء	← أنت ترحم	(تحويل بحذف المفعول)
زيد لا يقرأ دروسه	← زيد لا يقرأ	(تحويل بحذف المفعول)
ما لك تهين الفقير؟	← ما لك تهين؟	(تحويل بحذف المفعول)

فالجمل المحولة بحذف المفعول به حملت دلالة مطلقة دلت على عموم الرحمة في الأولى، والنفي العام للقراءة في الثانية، والإنكار على فعل الإهانة في الثالثة، مع ملاحظة أن الزمن في بناء هذه الأفعال ((زمن مطلق لا يحدد بـ (الآن.)) (52)، ومن ذلك قوله تعالى: {قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون إنما يتذكر أولو الألباب} (53)، قال عبدالقاهر الجرجاني في هذه الآية التي احتوت على فعلين متعديين لم يُذكر مفعولاهما إن: ((المعنى: هل يستوي من له علم ومن لا علم له؟ من غير أن يقصد النص على معلوم.)) (54)، وعلى أساس ذلك لا تعد هذه الجمل فروعاً محولة عن أصل دلالي؛ لأنها لا يمكن أن تحمل على غير الظاهر، بل هي فروع محولة عن أصل تركيبى متصور (بنية عميقة) يستدعي الفعل المتعدي فيها مفعولاً، وهي هنا لم تستوفه.

أما الجمل التي لم يحذف فيها المفعول به فتتمايز عن الجمل التي حذف فيها المفعول به في أنها قد خصصت وقيدت بذكر المفعول به، فالرحمة خاصة بالضعفاء، وعدم القراءة خاص بالدروس، والإنكار على المخاطب لإهانتته الفقير، ولعدم حصول الحذف فيها فإنها تمثل جملاً توليدية نواة للجمل التي حصل فيها الحذف.

إن الحذف باب واسع في العربية (55)، واقتصر عبدالقاهر على اثنين منه وهو حذف المبتدأ وحذف المفعول مشيراً إلى الأول بحذف العمدة، ومشيراً إلى الثاني بحذف الفضلة.

وبناء على ذلك فإن الحذف من حيث التأويل النحوي ينقسم على قسمين :
— حذف يقتضي تأويلا نحويا واجبا: (وذلك في حالة حذف أحد أعمدة الكلام).
— حذف يقتضي تأويلا نحويا جائزا: (وذلك في حالة حذف أحد الفضلات).
وعلى هذا الأساس فإن الحذف يعد أحد قواعد التحويل والتأويل التي تتطلب الرجوع إلى الأصل التركيبي المتصور.

ثانيا : التقديم والتأخير:

من الأعمدة المهمة التي بنيت عليها نظرية النظم، ما يعبر عنه بمفهوم (الترتيب)، يقول عبد القاهر الجرجاني في هذا الإطار: ((واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك، علمت علما لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، ويبني بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك.)) (56)

يقول الدكتور تمام حسان: ((أميل إلى الاعتقاد أن عبد القاهر حين صاغ اصطلاحه (الترتيب) قصد به إلى شينين: أولهما: ما يدرسه النحاة تحت عنوان (الرتبة)... وثانيهما: ما يدرسه البلاغيون تحت عنوان التقديم والتأخير.)) (57)، مع الأخذ بنظر الاهتمام أن دراسة النحويين للجملة ليست كدراسة البلاغيين لها، فالنحويون يدرسون الجملة من حيث قواعد التركيب، أما البلاغيون فيدرسون أسلوب التركيب ((أي أنها دراسة تتم في نطاقين: أحدهما: مجال حرية الرتبة حرية مطلقة، والآخر: مجال الرتبة غير المحفوظة.)) (58)

وقد حدد الدكتور تمام حسان الرتب المحفوظة والرتب غير المحفوظة، فالرتب المحفوظة تتمثل في ((أن يتقدم الموصول على الصلة، والموصوف على الصفة، وتأخر البيان عن المبين، والمعطوف بالنسق عن المعطوف عليه، والتوكيد عن المؤكد، والبذل عن المبذل، والتمييز عن الفعل، ونحوه، وصدارة الأدوات في أسلوب الشرط والاستفهام والعرض والتحضيض ونحوها، وهذه الرتبة (صدارة الأدوات) هي التي دعت النحاة إلى صوغ عبارتهم الشهيرة (لا يعمل ما بعدها فيما قبلها)، ومن الرتب المحفوظة أيضا تقدم حرف الجر على المجرور، وحرف القسم عن المقسم به، وواو المعية على المفعول معه، والمضاف على المضاف إليه، والفعل على الفاعل أو نائب الفاعل، وفعل الشرط على جوابه.)) (59)، فتتصف هذه الرتب بالثبات الدائم، وببقائها في مكانها كما هي من غير أن نحرك أحد عناصر التركيب، لأنه لو تحرك أحد العناصر متقدما وحقه التأخير أو العكس لاختل التركيب واضطرب، وعلى هذا الأساس لا تدخل هذه الرتب في مبحث التقديم والتأخير، إذ لا يمكن أن يتقدم المضاف إليه على المضاف، أو يتقدم المجرور على حرف الجر، أو يتقدم الفاعل على الفعل من حيث كونه فاعلا لا مبتدأ (*).، أو يتقدم جواب الشرط على فعل الشرط، وهكذا في بقية الرتب.

أما الرتب غير المحفوظة فمنها ((رتبة المبتدأ والخبر، ورتبة الفاعل والمفعول به، ورتبة الضمير والمرجع ورتبة الفاعل والتمييز بعد نعم، ورتبة الحال والفعل المتصرف، ورتبة المفعول به والفعل.)) (60)، فهذه الرتب تدخل بثقة في مبحث التقديم والتأخير، وتجد مساحة واسعة في فئانه، فيمكن أن يتقدم الخبر على المبتدأ، ويتقدم المفعول به على

الفاعل، و يتقدم المفعول به على الفعل وهكذا في بقية الرتب، على أن يتم كل ذلك بشرط أمن اللبس، فإذا لم يؤمن اللبس فإنه يجب الحفاظ على هذه الرتب، فمثلاً: ضرب موسى عيسى، يتعين أن يكون (موسى) هو فاعل الضرب وعيسى هو المفعول الذي وقع عليه الضرب، ومثله أيضاً: أخي صديقي، إذ يتعين أن يكون أخي هو المبتدأ وصديقي هو الخبر، للحفاظ على الرتبة؛ لأن ذلك يزيل اللبس.

وبناء على ما ذكر ألفينا عبدالقاهر الجرجاني في الفصل الذي عقده للتقديم والتأخير مشغلا على التراكم التي فيها الرتب غير محفوظة.

وحتى نتوصل إلى جواب شاف على السؤال الآتي:

هل بإمكاننا أن نجعل التقديم والتأخير مظهرا من مظاهر التأويل النحوي، بحيث نجعل التركيب الذي حصل فيه تقديم وتأخير تركيبا محمولا على أصل نحوي متصور، أو أنه لا يمكننا ذلك؟

للإجابة على هذا التساؤل يتحتم علينا أن نورد كلام عبد القاهر الجرجاني الذي عالج فيه التقديم والتأخير، حيث قال:

((واعلم أن تقديم الشيء على وجهين :

تقديم يقال إنه على نية التأخير، وذلك في كل شيء أقررت مع التقديم على حكمه الذي كان عليه، وفي جنسه الذي كان فيه، كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ، والمفعول إذا قدمته على الفاعل، كقولك: (منطلق زيد)، و(ضرب عمرا زيد)، معلوم أن (منطلق) و(عمرا) لم يخرجتا بالتقديم عما كانا عليه، من كون هذا خبر مبتدأ ومرفوعاً بذلك، وكون ذلك مرفوعاً ومنصوباً من أجله، كما يكون إذا أخرجت.

وتقديم لا على نية التأخير، ولكن على أن تنقل الشيء عن حكم إلى حكم، وتجعل له باباً غير بابيه، وإعرايا غير إعرايه، وذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبراً له، فتقدم تارة هذا على ذاك، وأخرى ذاك على هذا، ومثاله: ما تصنعه يزيد والمنطلق، حيث تقول مرة: (زيد المنطلق)، وأخرى (المنطلق زيد)، فانت في هذا لم تقدم (المنطلق) على أن يكون متروكاً على حكمه الذي كان عليه مع التأخير، فيكون خبر مبتدأ كما كان، بل على أن تنقله عن كونه خبراً إلى كونه مبتدأ، وكذلك لم تؤخر (زيد) على أن يكون مبتدأ كما كان، بل على أن تخرجه عن كونه مبتدأ إلى كونه خبراً. ((61))

لقد عالج عبدالقاهر الجرجاني في هذا النص التقديم والتأخير معالجة نحوية تركيبية ففي الوجه الأول من وجوه التقديم والتأخير، والذي سماه (تقديم*) على نية التأخير، يتضح أن العنصر اللفظي المتقدم لم يتغير بالتقديم لا في جنسه ولا في حكمه الإعرابي، وكذلك العنصر المتأخر لم يتغير بالتأخير في ذات الأمرين السابقين، فالمبتدأ هو المبتدأ، والخبر هو الخبر، فعندما نقول: مبتدأ مؤخر لا يقتضي قولنا هذا تقديمه، وعندما نقول: خبر مقدم لا يقتضي قولنا هذا تأخيره، وعندما نقول: مفعول به مقدم لا يقتضي قولنا هذا تأخيره، فالمفعول به هو المفعول به وعندما نعرّب المبتدأ على أنه مؤخر، أو الخبر على

أنه مقدم، أو المفعول به على أنه مقدم فإننا في هذه الحالة لا نحمل العبارة على أصل نحوي متصور يخالف التركيب المستعمل: ((لأن مرونة الرتبة من ميزات العربية)) (62) وعندما تتحول بالتقديم والتأخير جملة اسمية، مثل: زيد قام، إلى جملة فعلية: قام زيد، أو العكس، فإن في ذلك التقديم والتأخير أمرين:

أولاهما: جملة (زيد قام) = مبتدأ + خبر، وجملة (قام زيد) = فعل + فاعل، فالجملة الأولى تمثل أصلاً نحوياً ثابتاً، والجملة الثانية تمثل أصلاً نحوياً ثابتاً، ولا يرد أصل نحوي على أصل نحوي آخر.

ثانيهما: تدخل هاتان الجملتان في الوجه الثاني من وجهي التقديم والتأخير، والذي سماه عبدالقاهر الجرجاني (تقديم لا على نية التأخير)، وذلك أن جملة (زيد قام) والتي تحولت إلى (قام زيد) لا يعني أن الفعل (قام) المتقدم لا زال حاملاً الحكم السابق وهو كونه خبراً للمبتدأ (زيد)، بل نقل إلى باب غير بابيه الأول، وإلى إعراب غير إعرابه الأول وهو دلالته على الفعلية الخالصة، وكذلك في (زيد) المتأخر الذي لم يعد حاملاً الحكم السابق وهو كونه مبتدأ، بل انتقل إلى باب آخر وهو دلالته على الفاعلية.

ويسري هذا الحال على الجملة الظرفية، وهي ما كان المسند فيها ظرفاً أو جاراً ومجروراً، مثل قولنا: (في الدار زيد، زيد في الدار) و(عندك زيد، زيد عندك)

واستناداً على ما تقدم فإننا نستطيع أن نجيب على التساؤل السابق قائلين: إن أسلوب التقديم والتأخير لا يمكن أن نجعله أسلوباً منتبهاً إلى التأويل النحوي أو نجعله مظهراً من مظاهر التأويل النحوي وذلك لأن العنصر المتقدم لا يقتضي تقدمه أن يتأخر، والعنصر المتأخر لا يقتضي تأخره أن يتقدم، لأن الرتبة في الأصل غير محفوظة، ومن هنا فإن القاعدة التي تقول: (إن الأصل في المبتدأ أن يتقدم على الخبر) ليست في حقيقة أمرها قاعدة تأويلية تنضوي تحت أصل نحوي، وإنما هي قاعدة تحويلية، الخروج عنها لا يوجب التأويل.

أما إذا كان الخبر واجب التقديم، والمبتدأ واجب التأخير فإننا في هذه الحالة نلتزم بقاعدة الوجوب، وتتحول الرتبة غير المحفوظة حينئذ إلى رتبة محفوظة لا يجوز أن نحيد عنها، ويكون ذلك في موضعين هما:

الموضع الأول: أمن اللبس، مثال ذلك أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على لفظ يشتمل عليه الخبر، فلو تقدم المبتدأ على الخبر لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، ولأدى ذلك إلى اللبس، وذلك في مثل قولنا: في الدار صاحبها ((فصاحبها مبتدأ، والضمير المتصل به راجع إلى (الدار)، وهو جزء من الخبر فلا يجوز تأخير الخبر نحو (صاحبها في الدار) لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة)) (63)

الموضع الثاني: أن يكون الخبر من الأسماء التي لها الصدارة في الكلام، كأن يكون اسم استفهام، فإذا كان كذلك ((فإن رتبة الاستفهام تصيح أولى من رتبة المبتدأ... فيصبح الخبر لهذا السبب واجب التقديم على المبتدأ)) (64)

وعلى هذا الأساس فإن التقديم والتأخير يعد مظهراً من التحويل ولا يعد مظهراً من مظاهر التأويل، ومما يؤيد هذا الاتجاه قاعدة الوجوب السابقة التي تحول تقديم المبتدأ

وتأخيره من رتبة غير محفوظة إلى رتبة محفوظة يتقدم على إثرها الخبر تقدما واجبا ويتأخر المبتدأ تأخرا واجبا.

ثالثا: الفصل والوصل (الفصل بالجملة والوصل بحرف العطف) :

- أولا: الفصل بالجملة(*):

لم يتحدث عبدالقاهر الجرجاني عن الفصل بالجملة كثيرا ولم يخصص له بابا مستقلا في كتابه (دلائل الإعجاز)، لكننا هنا سنتحدث عنه في ضوء النحو التحويلي بوصفه يمثل حالة من حالات التحويل في الجملة، فالفصل بالجملة يقوم في الأصل على الفصل بين المتلازمين (الأداة ومدخولها، والفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، والمضاف والمضاف إليه، والمتبوع وتابعه)، وهذا الفاصل له إحدى حالتين:

الحالة الأولى:

فاصل هو دون الجملة، وليس بأجنبي من المتلازمين، وله محل من الإعراب، ولا يمكن استبعاده من التركيب (65)، مثاله: قول الله تعالى: {قل كفى بالله شهيدا بيني وبينكم ومن عنده علم الكتاب} (66)، أي: ((كفى بالله ومن عنده علم الكتاب للشهادة بيني وبينكم، ففصل بالتمييز... بين المتعاطفين.)) (67)، ومنه قول الله تعالى: {قل بلى وربى لتأتينكم عالم الغيب لا يعزب عنه مثقال ذرة} (68)، أي: ((قل بلى وربى عالم الغيب لتأتينكم، ففصل بالجواب بين الموصوف وصفته لضرورة تأخير الصفة، بسبب ما يتعلق بها مما يأتي بعدها مباشرة، وهو قوله تعالى: {لا يعزب عنه مثقال ذرة} مما يعد تفسيراً لقوله تعالى: {عالم الغيب})). (69)

وهذا النوع من الفصل ينسب فيه الفاصل إلى مجرى الكلام، حيث تم تقديمه في الجملة فاصلا بين متلازمين، وعملية الفصل هذه هي في حد ذاتها تعد تقديماً لأحد عناصر التركيب والذي يشبه تقديم المفعول به على الفاعل، وجعل المفعول به فاصلا بين الفعل وفاعله، كقولنا: ضرب عمرا زيد، وعلى هذا يكون الفاصل في الآيتين السابقتين قد تقدم كتقدم المفعول به، ولكن تقدمه لا يجعلنا نحمل التركيب المستخدم على غير الظاهر، فعندما تقدمت جملة (شهيدا بيني وبينكم) وفصلت بين المتعاطفين، وتقدمت جملة (لتأتينكم) وفصلت بين الموصوف وصفته فإن هذا التقدم لا يقتضي تأخير الجملتين وعودتهما إلى مكانهما، وذلك لأن الرتبة في هذا السياق رتبة غير محفوظة كرتبة المفعول به الفاصل بين الفعل والفاعل، وعلى الرغم من أن الفاصل في الآيتين السابقتين ليس بعمدة في الكلام لكنه لا يمكن أن يستغنى عنه أو يستبعد من سياق التركيب؛ لأن الدلالة القرآنية العامة للسياق لا تقوم إلا به.

الحالة الثانية:

الفاصل في هذه الحالة جملة مستقلة عن المتلازمين، ويستقيم التركيب بغيرها، وهي أجنبية عن التركيب، ولا محل لها من الإعراب، وهي ما تعرف بالجملة الاعتراضية.

يقول الدكتور تمام حسان عن هذه الجملة: ((أما في... الفاصل (أي: بالجملة الاعتراضية)... فالتقدير ليس لجزء الجملة وإنما هو لأصل وضع الجملة بواسطة استبعاد الفاصل.)) (70)، لكن هذا الفاصل دخل على الجملة طارئاً عليها، وحصولنا على أصل وضع الجملة لا يحتاج إلى تقدير لأنه موجود أصلاً، فإذا استبعدنا الفاصل (الجملة الاعتراضية) ظهر لدينا الأصل النحوي، ففي جملة: زيد - أيدك الله - كريم، توجد جملة اعتراضية هي (أيدك الله)، وهي ليست معمولية لكلام سابق أو لاحق لها، وليست لها علاقة تركيبية بالمتلازمين (المبتدأ والخبر)، فإذا استبعدت ظهر الأصل النحوي (زيد كريم)، من غير أن نحمل جملة (زيد - أيدك الله - كريم) على غير ظاهرها، لأنها في حقيقة أمرها لا تحتاج إلى أن تحمل على غير الظاهر، فحكمها حكم العنصر الزائد في التركيب، وقد عرفنا سابقاً أن الزيادة لا تعد مظهراً من مظاهر التأويل النحوي، فما قيل في الزيادة هناك يقال في استبعاد الفاصل بالجملة الاعتراضية هنا.

- الوصل بحرف العطف:

يقول عبدالقاهر الجرجاني: ((اعلم أن العلم بما ينبغي أن يصنع في الجمل من عطف بعضها على بعض، أو ترك العطف فيها والمجيء بها منثورة، تستأنف واحدة منها بعد الأخرى من أسرار البلاغة، ومما لا يتأتى لتمام الصواب فيه إلا الأعراب الخالص، وإلا قوم طبعوا على البلاغة.)) (71)

تحدث عبدالقاهر الجرجاني في هذه الفقرة عن أهمية الفصل والوصل بلاغياً، ولأهمية هذا الحديث يواجهنا التساؤل نفسه الذي وضع في مبحث الحذف والتقديم والتأخير: وهو هل يمكننا أن نجعل الوصل بحرف العطف مظهراً من مظاهر التأويل النحوي أو أنه لا يمكننا ذلك؟

في حقيقة الأمر عالج عبدالقاهر الجرجاني عملية الفصل والوصل معالجة تركيبية خالصة ثم نفذ منها بعد ذلك إلى الدلالات البلاغية التي تحملها السياقات التركيبية المتعددة التي حصلت فيها عملية الفصل والوصل.

يقول عبدالقاهر الجرجاني: ((واعلم أن سبيلنا أن ننظر إلى فائدة العطف في المفرد، ثم نعود إلى الجملة فننظر فيها ونعرف حالها. ومعلوم أن فائدة العطف في المفرد أن يشرك الثاني في إعراب الأول وأنه إذا أشركه في إعرابه فقد أشركه في حكم ذلك الإعراب، نحو أن المعطوف على المرفوع بأنه فاعل مثله، والمعطوف على المنصوب بأنه مفعول به أو فيه أو له في ذلك.)) (72)

ثم يقول بعد ذلك: ((وإذا كان هذا أصله في المفرد، فإن الجمل المعطوف بعضها على بعض على ضربين:

أحدهما: أن يكون للمعطوف عليها موضع من الإعراب وإذا كانت كذلك كان حكمها حكم المفرد، إذ لا يكون للجملة موضع من الإعراب حتى تكون واقعة موقع المفرد، وإذا كانت الجملة الأولى واقعة موقع المفرد كان عطف الثانية عليها جارياً مجرى عطف المفرد على المفرد، وكان وجه الحاجة إلى الواو ظاهراً والإشراك بها في الحكم موجوداً، فإذا

قلت: مررت برجل خلقه حسن وخلقه قبيح) كنت قد أشركت الجملة الثانية في حكم الأولى والذي يشكل أمره هو الضرب الثاني، وذلك أن تعطف على الجملة العارية الموضع من الإعراب جملة أخرى، كقولك: (زيد قائم وعمرو قاعد) والعلم حسن والجهل قبيح)، لا سبيل لنا إلى أن ندعي أن الواو أشركت الثانية في إعراب قد وجب للأولى بوجه من الوجوه. وإذا كان كذلك فينبغي أن تعلم المطلوب من هذا العطف والمغزى منه ولم لم يستو الحال بين أن تعطف وبين أن تدع العطف فتقول: (زيد قائم، عمرو قاعد)، بعد أن لا يكون هنا أمر معقول يؤتى بالعاطف ليشارك بين الأولى والثانية فيه؟)) (73)

إذا تأملنا حديث عبدالقاهر الجرجاني في النصوص السابقة فإنه يظهر لدينا الآتي:
أولاً: قسم عبدالقاهر الجرجاني العطف على قسمين كقسمة النحويين: عطف مفرد على مفرد، وعطف جملة على جملة، ثم قسم عطف الجملة على الجملة على قسمين: قسم حكمه في العطف كحكم عطف المفرد على المفرد، وذلك عندما تكون الجملة المعطوف عليها لها موقع من الإعراب، وقسم آخر تكون فيه الجملة المعطوف عليها لا محل لها من الإعراب.

ثانياً: يذكر عبدالقاهر الجرجاني أن الفائدة التي ترجى من عطف المفرد على المفرد هي أن يشترك المعطوف والمعطوف عليه في الحكم الإعرابي إما رفعاً أو نصباً أو جراً، وكذلك الأمر جار في عطف الجملة على الجملة الذي حكمه كحكم عطف المفرد على المفرد.

ثالثاً: أما الإشكال الذي عرضه عبدالقاهر الجرجاني فيتأخر في عطف الجملة التي لا محل لها من الإعراب على جملة مثلها، متسائلاً عن الوظيفة النحوية التي يقوم بتأديتها حرف العطف (الواو)، في حالة وجوده في سياق التركيب وفي حالة انعدامه. هذه هي أبرز النقاط التي تهمنا في نطاق البحث، وماعداها من تفاصيل أخرى ليس لها وجه صلة ببحثنا فلن نخوض فيها.

إن الجواب على التساؤل الذي أوردناه قبل قليل (وهو هل يمكننا أن نجعل الوصل بحرف العطف مظهراً من مظاهر التأويل النحوي؟) يتطلب منا أن نعرج على كلام النحويين في عطف النسق، ورؤيتهم التركيبية (النحوية) إليه، حتى يتسنى لنا معالجة هذا النوع من الأسلوب معالجة توليدية تحويلية.

لقد فصل النحويون في حديثهم عن عطف النسق، ولهم فيه توجيهات وآراء متعددة، ومنهم ابن يعيش الذي شرح آلية عطف النسق وطريقته شرحاً يتوافق مع بحثنا، حيث يقول: ((فأما عطف الظاهر على الظاهر فعلى ضربين: أحدهما: أن تعطف مفرداً على مفرد نحو: جاءني زيد وعمرو، ورأيت زيدا وعمرا، ومررت بزيد وعمرو. عطف عمرا على زيد وكلاهما مفرد، والغرض من ذلك اختصار العامل واشتراك الثاني في تأثير العامل الأول، فإذا قلت: قام زيد وعمرو، فأصله: قام زيد قام عمرو، فحذفت (قام) الثانية لدلالة الأولى عليها وصار الفعل الأول عاملاً في المعطوف

التأويل النحوي في ضوء نظرية النظم..... د. عبدالله محمد زين بن شهاب

والمعطوف عليه هذا مذهب سيبويه وجماعة من المحققين.)) (74)، ثم أتى برأي من خالف سيبويه قائلاً: ((وكان غيره يزعم أن العامل في الاسم المعطوف عليه العامل المذكور، والعامل في المعطوف حرف العطف بحكم نيابته عن المحذوف، وهو رأي أبي علي، فإذا قلت: قام زيد وعمرو فالعامل في (زيد) العامل الأول والعامل في (عمرو) حرف العطف، وقال آخرون: العامل في المعطوف المحذوف، فإذا قلت: ضربت زيدا وعمرا، فالمراد: وضربت عمرا، فحذفت الثانية لدلالة الأولى عليه وبقي عمله في عمرو على ماكان.)) (75)

ثم انتقل بعد ذلك إلى الضرب الثاني من العطف، وهو عطف الجملة على الجملة، قائلاً: ((والآخر عطف الجملة على الجملة نحو: قام زيد وقعد عمرو، وزيد منطلق وبكر قائم، ونحوها من الجمل، والغرض من عطف الجمل ربط بعضها ببعض واتصالها والإيذان بأن المتكلم لم يرد قطع الجملة الثانية من الأولى والأخذ في جملة أخرى ليست من الأولى في شيء، وذلك إذا كانت الجملة الثانية أجنبية عن الأولى غير ملتبسة بها، وأريد اتصالها بها فلم يكن بد من الواو لربطها بها، فأما إذا كانت ملتبسة بالأولى بأن تكون صفة نحو: مررت برجل يقوم، أو حالا نحو مررت بزيد يكتب ونحوها لم تحتج إلى الواو فاعرفه.)) (76)

يظهر لدينا من نصوص ابن يعيش السابقة أنها لم تختلف في نظرتها العامة عن نظرة عبدالقاهر الجرجاني، فالأسس والمنطلقات النحوية (التركيبية) والدالية تكاد تكون متطابقة، صحيح أن عبدالقاهر الجرجاني كان يلح في حديثه السابق عن أهمية العطف والمغزى منه وبخاصة في عطف الجملة التي ليست لها محل من الإعراب على غيرها، أما ابن يعيش فقد كان مفسراً وموضحاً آلية تكوين أسلوب العطف من خلال إيراده لثلاثة آراء نحوية في عطف المفرد على المفرد، والتي يمكن توجيهها بحسب الآتي:

- قام زيد قام عمرو، أصل تركيبية للجملة المستخدمة: قام زيد وعمرو، حيث حذفت (قام) الثانية لدلالة الأولى عليها، وصار الفعل الأول (قام) عاملاً في المعطوف والمعطوف عليه.
- قام زيد وقام عمرو، أصل تركيبية للجملة المستخدمة: قام زيد وعمرو، حيث إن العامل في (زيد) الفعل المذكور (قام)، أما العامل في (عمرو) فهو حرف العطف (الواو) وذلك بعد حذف الفعل الثاني (قام) وإنابة (الواو) عنه.
- قام زيد وقام عمرو، أصل تركيبية للجملة المستخدمة: قام زيد وعمرو، حيث حذف الفعل الثاني (قام) لدلالة الأول عليه، وبقي عمله في المعطوف (عمرو).

نظرة تحليلية للآراء النحوية الثلاثة:

أولاً: أجمعت الآراء الثلاثة على أن العطف أسلوب تركيبية (نحوي) يتكون من ثلاثة عناصر هي: المعطوف عليه، وحرف العطف، والمعطوف. وهذه العناصر لا تقبل أن تتجزأ أو ينفصل بعضها عن بعض.

ثانياً: الآراء الثلاثة كلها رجعت إلى البنية العميقة التي انطلقت منها التراكيب النحوية المستخدمة، وذلك بعد حصول جملة من التحويلات والتغييرات على هذه البنية والتي تمثل الأصل النحوي المتصور لهذه التراكيب المستخدمة.

ثالثاً: يظهر من الآراء الثلاثة أن أسلوب العطف لا يتكون من جملة واحدة مستقلة بل من جملتين مستقلتين فأكثر، جمعت هذه الجمل كلها في تركيب واحد، يكون أسلوباً واحداً وهو أسلوب العطف.

رابعاً: اختلفت الآراء الثلاثة في طبيعة جمع هذه الجمل المستقلة في تركيب واحد، فكل رأي له اجتهاده التفسيري حتى يتوصل إلى البنية العميقة لهذا الأسلوب، لذا أدت تعدد الاجتهادات إلى تعدد البنى العميقة بحسب الآتي:

- قام زيد قام عمرو (بنية عميقة) (في حالة كون العامل (قام) عاملاً في المعطوف والمعطوف عليه).
- قام زيد وقام عمرو (بنية عميقة) (في حالة كون حرف العطف هو العامل في المعطوف).
- قام زيد وقام عمرو (بنية عميقة) (في حالة كون العامل المحذوف (قام) هو العامل في المعطوف)

وبناء على ما تقدم يرى البحث أن عطف المفرد على المفرد لا ينتمي لأحد مظاهر التأويل النحوي، وذلك للأسباب الآتية:

- أ - الآراء الثلاثة المتقدمة جاءت لتضع تفسيراً نحوياً لحصول عطف المفرد على المفرد وبخاصة تفسير العلاقة النحوية بين المعطوف والمعطوف عليه من خلال بنى عميقة متعددة، إذ إن هذا التعدد يعطينا مؤشراً مهماً في أن الأصل النحوي لا يشترط فيه أن يكون دائماً أصلاً نحوياً متعارفاً عليه عند النحويين في إطار قواعدهم النحوية، بل قد يضعه النحويون أحياناً لتفسير أسلوب معين من أساليب الكلام، وهذا ما حصل فعلاً في أسلوب العطف.
- ب - هذه البنى العميقة تتكون في الأصل من جمل مستقلة تمثل أصولاً نحوية مستقلة (جملة فعلية تتكون من فعل وفاعل).
- ج - جمعت هذه الأصول النحوية المستقلة بوساطة حرف العطف (الواو) لتكون أسلوباً نحوياً مستقلاً يدعى بأسلوب العطف.
- د - وعليه فإن حذف العامل في المعطوف أو نيابة حرف العطف عنه لا تجعلنا نحمل أسلوب العطف (عطف المفرد على المفرد) على غير ظاهره، لأن الحذف أو النيابة جاءا في معرض التبيين والتفسير ولم يجيئاً بوصفهما نمطين من أنماط التأويل يمكن أن يحمل عليهما أصل تركيبى متصور يعد أصلاً من أصول النحو.

- عطف الجملة على الجملة:

ينقسم عطف الجملة على الجملة على قسمين :

- قسم حكمه كحكم عطف المفرد على المفرد، وذلك عندما يكون للجملة المعطوف عليها محل من الإعراب، ولا تكون كذلك إلا إذا أولت بالمفرد، في مثل: مررت برجل يقوم ويقعد. أي: مررت برجل قائم وقاعد، وتأويل الجملة بالمفرد هنا ليس له صلة بالعطف وإنما هو شرط لحمل الجملة على موقع إعرابي معين، (فإذا أولت الجملة بالمفرد كان لها محل من الإعراب وإذا لم تؤول فلا يكون لها محل من الإعراب)، ولهذا السبب فإن تأويل الجملة بالمفرد في هذا التركيب لا يجعلنا نحمل أسلوب العطف على أصل متصور، لأنه كعطف المفرد على المفرد، وقد ذكرنا سلفاً أن عطف المفرد على المفرد لا ينتمي لأحد مظاهر التأويل النحوي، ويكون ذلك بحسب الآتي:

مررت برجل يقوم ويقعد ← مررت برجل قائم وقاعد
 (حكمه نحويًا كحكم قولنا: ← مررت بزيد وعمرو.

- قسم تكون فيه الجملة المعطوف عليها ليس لها محل من الإعراب، في مثل: العلم حسن والجهل قبيح، وزيد قائم وعمرو قاعد، فهذا النوع من العطف يتكون من جملتين مستقلتين:

(العلم حسن - الجهل قبيح)، (زيد قائم - عمرو قاعد)، فكل واحدة تمثل أصلاً نحويًا (مبتدأ + خبر)، فلما أريد الجمع بين الجملة وأختها جيء بواو العطف، مع العلم أن الجملتين قبل أن يحصل الاجتماع بينهما بالواو كانتا صليحتين من الناحية التركيبية (العلم حسن، الجهل قبيح) - (زيد قائم، عمرو قاعد)، فوجود الواو وانعدامه في التركيب لا يؤثر على طبيعة الجملتين من الناحية التركيبية (النحوية)، وهذا ما يعيننا هنا، أما من الناحية الدلالية فلا شك أن الواو في السياق يؤدي إلى وصل الجملتين، وانعدامه فيه يؤدي إلى الفصل بينهما، وقد ناقش عبدالقاهر الجرجاني هذه القضية نقاشاً بديعاً في كتابه (دلائل الإعجاز).

وبناء على ما ذكر آنفاً فإن الجمع بين الجملتين المستقلتين بالواو لا يجعلنا نحمل التركيب على غير ظاهره نحويًا، لأن هذا الجمع يعد تحويلاً ولا يعد تأويلاً.

= وخلاصة القول في كل ماتقدم في (الحذف والتقديم والتأخير والفصل والوصل): يتضح لدينا أن الحذف وحده يمثل ظاهرة تأويلية نحوية، وذلك لحمل التركيب المستخدم فيه على أصل نحوي تركيبى معين، أما التقديم والتأخير والفصل والوصل فلا تمثل مظهرًا من مظاهر التأويل النحوي ولا نمطًا من أنماطه، لأن أساس التأويل حمل العبارة على غير ظاهرها نحويًا فإذا لم تكن كذلك فلا تأويل.

وبناء على هذا لا بد أن ننظر إلى من يقوم بالعملية التأويلية (النحوية) نظرة المتلقي للسياق المفعول له، صحيح أن هذا المتلقي يظل محكومًا بقواعد أصلية وفرعية، مهما تعددت تبقى مشتركة بين المنشئ والمتلقي إلى حد ليس بالقليل، لكن في كل الأحوال لا نستطيع إغفال الوظيفة التفعيلية (التنشيطية) للعملية التأويلية داخل السياق التركيبى.

- عصاراة البحث:

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج المهمة توزعت بين النتائج الكلية والجزئية، وفي ما يأتي تسجيل لأهم هذه النتائج، وما تبقى منها فهو معروض في سطور البحث مما لا تفوت ملاحظته على القارئ :

1- إن التأويل النحوي يعد منهجا للنحويين في إبراز التركيبات النحوية المستعملة وغير المستعملة في سياق الكلام، وهو منهج اتفق مع رغبة النحويين في هيكلة البنى النحوية التركيبية هيكلية رياضية (استقرائية)، تعتمد على حصر المسائل وتفريغها، علما أنه قد تبين في ثنايا البحث أن الأصل النحوي يمكن أن يقسم على قسمين:

- أصل نحوي يمثل استقلالية نحوية تركيبية، قام النحويون بتأصيله في سياق القواعد النحوية التركيبية.
- أصل نحوي غرضه تفسير وتوضيح أسلوب نحوي معين، ولم يكن له مجال من مجالات التأصيل النحوي في القواعد النحوية.

2- إن التأويل النحوي لا بد أن ينطلق من النص يبدأ منه وينتهي إليه؛ لأجل ذلك لا نجعل من تأويلات النحويين سلطة مهيمنة على التركيب، ولهذا لا بد من الاعتراف بأن النحويين لم يجعلوا لآليات منهجهم التأويلي قوة ينساق لها المتكلم، فهم لم يفرضوا عليه الكلام بما افترضوه، بل كانوا واعين تماما بأن الأصل النحوي (التركيبية) قد يظهر في سياق الكلام وقد لا يظهر.

3- إن التأويل النحوي مظهر من مظاهر التفاعل اللغوي بين المرسل والمتلقي، فالمرسل يرسل ما يريده بطريقة أدائية (نطقية) محددة، والمتلقي مهمته بعد ذلك ترجمة هذه الرسالة دلاليا بحسب ما يتوافق والسياق الذي قيلت فيه.

4- يشكل النحو التوليدي التحويلي الأساس اللغوي الذي ينطلق منه المتكلم إلى فضاءات التعبير الدلالي المتعدد، لذا يكون المقصد من معرفة هذه المنطلقات إدراك التغييرات والتحويلات التي طرأت على السياق التركيبي المستعمل.

5- إن الإجراءات التحويلية داخل التركيب تعد في جانب منها مظهرا من مظاهر التأويل النحوي، لكنها ليست إياه، لأن هذه الإجراءات أعم من قواعد التأويل النحوي، أما الإجراءات التحويلية فتتجاوز هذه القواعد إلى حالات الفصل والوصل والتقديم والتأخير والزيادة مما له علاقة بالأساليب البيانية.

6- يعد الحذف مظهرا بارزا من مظاهر التأويل النحوي، أما الزيادة والتقديم والتأخير والفصل والوصل فهي مظاهر بارزة من مظاهر التحويل وليست مظهرا من مظاهر التأويل النحوي لأن التراكيب المستعملة في هذه الأساليب لا تحمل على أصل نحوي متصور.

التأويل النحوي في ضوء نظرية النظم..... د. عبدالله محمد زين بن شهاب

7- ظهر من خلال البحث أن التأويل يمكن أن يكون ظاهرة لغوية عامة لا تنحصر ولا تتحدد في المستوى النحوي فقط بل يمكن أن يكون له أثر فاعل في بقية المستويات اللغوية.

8- استنادا لما تقدم ذكره يمكن أن يضع البحث مفهوما للتأويل النحوي على أنه :
مظهر من مظاهر التحويل في الجملة النحوية، يقوم على معالجة تركيبية (نحوية) للسياق التركيبي المستخدم، تستند هذه المعالجة لمبدأ الأصالة والفرعية في النحو العربي، مراعاة لهذا الأصل وحفاظا عليه، وإظهارا للمعاني الدلالية المتاحة في هذا السياق.

هوامش البحث:

- (*) هناك كتب وأبحاث مستقلة عالجت التأويل النحوي باستفاضة منها على سبيل المثال لا الحصر: التأويل النحوي في القرآن الكريم للدكتور عبدالفتاح الحموز، وظاهرة التأويل وصلتها باللغة للدكتور السيد عبد الغفار، والتأويل اللغوي في القرآن الكريم، دراسة دلالية، للدكتور حسين حامد الصالح، ومفهوم التأويل النحوي، بحث منشور في مجلة (جذور) الصادرة عن النادي الأدبي بجدة، محمود الجاسم، العدد السادس، رجب 1422 هـ سبتمبر 2001م.
- (1) دلائل الإعجاز: 300.
 - (2) المرجع السابق: 65.
 - (3) المرجع السابق: 404.
 - (4) نظرية العامل في النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه: 206.
 - (5) دلائل الإعجاز: 55.
 - (6) المرجع السابق: 54.
 - (7) المصدر نفسه.
 - (8) قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم: 16.
 - (9) التعليق النحوي والفكر التوليدي التحويلي، د. مصطفى النحاس، بحث منشور ضمن مجموعة أبحاث علمية ضمها كتاب (تمام حسان رائدا لغويا)، ط1، القاهرة: عالم الكتب — 2002م.
 - (10) قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم: 16.
 - (11) دلائل الإعجاز: 55.
 - (12) كتاب سيبويه: 343/1، وينظر: التعليق النحوي والفكر التوليدي التحويلي: 347.
 - (13) التعليق النحوي والفكر التوليدي التحويلي: 348.
 - (14) علم اللغة في القرن العشرين: 202 — 203، وينظر: البنيوية في النقد المعاصر: 53.
 - (15) ينظر: الأصول (دراسة أبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب): 155.
 - (16) المصدر نفسه.
 - (17) دلائل الإعجاز: 81.
 - (*) سيأتي لاحقا أن التقديم والتأخير ليس مظهرا من مظاهر التأويل النحوي.
 - (18) ينظر: شرح المفصل: 88/1.
 - (19) دلائل الإعجاز: 202 — 203.
 - (20) المرجع السابق: 202.
 - (21) ظاهرة النيابة في العربية: 15.
 - (22) المصدر نفسه.
 - (23) المرجع السابق: 73.
 - (24) أسرار البلاغة: 416.
 - (25) دلائل الإعجاز: 202 — 203.
 - (26) ينظر: ظاهرة النيابة في العربية: 60 — 62.
 - (27) من سورة الجن: 1.

- (28) شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): 160/2.
- (29) ظاهرة النيابة في العربية: 60.
- (30) نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية: 30.
- (*) التخصيص مثل: أكرم محمد الضيف.
- (*) الإضافة مثل: سافر والد زيد.
- (*) الاتباع مثل: شربت ماء نقيا.
- (31) قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم: 27.
- (32) المصدر نفسه.
- (33) دلالات الإعجاز: 146.
- (34) نحو المعاني: 63.
- (35) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 115/3.
- (36) ينظر: مغني اللبيب: 603/2 — 608.
- (37) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق1، ج2، ص: 565.
- (38) في نحو اللغة وتراكيبها: 135.
- (39) ظاهرة النيابة في العربية: 81.
- (40) المرجع السابق: 84.
- (41) المرجع السابق: 82.
- (42) مغني اللبيب: 613/2.
- (43) ينظر: كتاب سيبويه: 142/1.
- (44) دلالات الإعجاز: 146.
- (45) ينظر: كتاب سيبويه: 140/1، و 333/1.
- (46) دلالات الإعجاز: 153.
- (47) من سورة الانشقاق: 1.
- (48) دلالات الإعجاز: 153.
- (49) ينظر: المرجع السابق: 153 — 170.
- (*) النيابة: هي ((إسقاط أحد عناصر التركيب الجملي، الذي يستدل عليه من الأصل المفترض لهذا التركيب المستخدم، الذي تقتضيه قواعد التركيب في العربية، وإحلال عنصر آخر محله في الاستخدام، فيأخذ عنه شيئاً من خصائصه، ولا كلها، لأنه ليس إياه.)) ظاهرة النيابة في العربية: 32.
- (50) ينظر: دلالات الإعجاز: 154 — 155.
- (51) الأصول (دراسة أبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب): 130.
- (52) قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم: 184.
- (53) من سورة الزمر: 9.
- (54) دلالات الإعجاز: 154.
- (55) ينظر: نحو المعاني: 63 — 83.
- (56) دلالات الإعجاز: 55.

- (57) اللغة العربية معناها ومبناها: 207.
- (58) المصدر نفسه.
- (59) المصدر نفسه.
- (*) يجيز الكوفيون تقدم الفاعل على الفعل: ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: 292 — 293.
- (60) ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: 277 — 278.
- (61) دلالات الإعجاز: 106 — 107.
- (*) رفعت لفظة (تقديم) على الحكاية.
- (62) مفهوم التأويل النحوي: 453.
- (63) شرح ابن عقيل: 227/1 — 228.
- (64) الأصول (دراسة أستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب): 245 — 246.
- (*) يسميه بعضهم الفصل النحوي، ينظر: البيان في روائع القرآن: 108/1.
- (65) ينظر: البيان في إعراب القرآن: 110/1.
- (66) من سورة الرعد: 43.
- (67) البيان في إعراب القرآن: 110/1.
- (68) من سورة سبأ: 3.
- (69) البيان في إعراب القرآن: 110/1.
- (70) الأصول (دراسة أستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب): 155.
- (71) دلالات الإعجاز: 222.
- (72) المرجع السابق: 222 — 223.
- (73) المصدر نفسه.
- (74) شرح المفصل: 75/3.
- (75) المصدر نفسه.
- (76) المصدر نفسه.

ثبت المصادر والمراجع

أولا: القرآن الكريم

ثانيا: الكتب المطبوعة والرسائل الجامعية والأبحاث المنشورة:

- 1- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، المعروف بـ(سيبويه) (1316هـ)، المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة.
- 2- ابن عصفور الإشبيلي (1982م)، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد.
- 3- ابن عقيل (1964م)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادات، ط4، القاهرة.
- 4- ابن يعيش (غ.ت)، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت.
- 5- ابن هشام الأنصاري (غ.ت)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، القاهرة.
- 6- بدر الدين الزركشي (1988م)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 7- د. تمام حسان:
— (1988م)، الأصول (دراسة أبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب)، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.
— (1420هـ — 2000م)، البيان في روائع القرآن، عالم الكتب، ط2، القاهرة.
— (1979م)، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2، القاهرة.
- 8- جورج موان (غ.ت)، علم اللغة في القرن العشرين، ترجمة: د. نجيب غزاوي، وزارة التعليم العالي، سوريا.
- 9- د. حسين حامد الصالح (1995م)، التأويل اللغوي في القرآن الكريم (دراسة دلالية)، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، بغداد.
- 10- د. خليل أحمد عمارة (1984م)، في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق)، عالم المعرفة، ط1، جدة.
- 11- د. سناء حميد البياتي (2003م)، قواعد النحو في ضوء نظرية النظم، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان.
- 12- د. السيد عبد الغفار (غ.ت)، ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- 13- د. عبد الفتاح الحموز (1984م)، التأويل النحوي في القرآن الكريم، ط1، مكتبة الرشيد، الرياض.
- 14- د. عبدالله بابعير (2009م)، ظاهرة النيابة في العربية، دار حضرموت للدراسات والنشر، 1، المكلا.
- 15- عبد القاهر الجرجاني:

التأويل النحوي في ضوء نظرية النظم..... د. عبدالله محمد زين بن شهاب

- أسرار البلاغة (1991م)، تحقيق: محمود محمد شاكر، ط1، مطبعة المدني، جدة.
- دلائل الإعجاز (1989م)، تحقيق: محمود محمد شاكر، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- 16- محمد عبد الخالق عضيمة (1972م)، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة.
- 17- د. محمد عبد الستار الجواري (2006م)، نحو المعاني، مصطفى قانصوه للتجارة والطباعة، بيروت.
- 18- محمود الجاسم (1422 هـ - 2001م)، مفهوم التأويل النحوي، بحث منشور في مجلة جذور الصادرة عن النادي الأدبي بجدة، العدد السادس.
- 19- د. مصطفى حميدة (1997م)، نظام الارتباط والربط في الجملة العربية، الشركة المصرية العامة، مصر، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، بيروت.
- 20- د. مصطفى النحاس (2002م)، التعليق النحوي والفكر التوليدي التحليلي، بحث منشور ضمن مجموعة أبحاث ضمها كتاب (تمام حسان رائدا لغويا)، ط1، عالم الكتب، القاهرة.
- 21- د. مهدي المخزومي (1986م)، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، دار الرائد العربي، ط3، بيروت.
- 22- د. يوسف حامد جابر (2004م)، مؤسسة الإمامة الصحفية، ط1، الرياض.